على الرغم من تنوع الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان كما بيّنا سابقًا، غير أنها ما زالت تواجه العديد من التحديات، ولاسيما في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة، فضلًا عن وجود العديد من الحقوق المستحدثة، وهو ما سنوضحه في المباحث الآتية:

## المبحث الأول

## التحديات التي تواجه حقوق الإنسان

تتنوع التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في العراق، فمنها التحديات القانونية والسياسية، ومنها التحديات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المعاصرة، وهو ما سنتناوله في المطالب الآتية:

### • المطلب الأول: التحديات القانونية والسياسية:

هناك العديد من التحديات القانونية والسياسية التي تواجه حقوق الإنسان، وتتمثل بالآتي:

**أولاً: التكريس العملي لمبدأ المواطنة:**

تتداخل المواطنة مع حقوق الإنسان، إذ إنّهما يُعدّان وجهين لعملة واحدة، فالاهتمام بحقوق الإنسان هو اهتمام بأنْ يكون للفرد هوية في مجتمعه، أي: تأكيد مواطنة الفرد وانتمائه إلى المجتمع، ولهذا يعد مبدأ المواطنة من أهم الضمانات اللازمة لكفالة حقوق الإنسان، فهي تجسد الشعور بالانتماء، والمشاركة في بناء الوطن، وكذلك تعد المواطنة أحد أهم ركائز الدولة القانونية، كونها تمثل أعلى درجات التعامل بين أبناء الوطن بوصفهم متساوين في الحقوق والواجبات، فلا تمييز بين مواطن وآخر، ولا تمييز بين المواطنين في الدِّين أو الجنس أو الأصل أو العِرق أو المذهب أو العقيدة، ولهذا فإنَّ مبدأ المواطنة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان والديمقراطية، فلا يمكن تصور وجود مواطنة دون ديمقراطية، والعكس صحيح[1].

ولا تنحصر أهمية المواطنة بمجرد حماية حقوق الإنسان وحسب، بل تساهم في تنمية مقومات السلم الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب بجميع أطيافه.

---

(1) أمين سعد نجم الدين، مصدر سابق، ص ٢٧١.

على الرغم من تنوع ا
أنها ما زالت تواجه العديد
ظهور العديد من الحقوق ال

تتنوع التحديات الت
التحديات المتعلقة بقضاي

• المطلب الأ

هناك العديد من

أولاً: التكريس ال

تتداخل المواطن
هو اهتمام بأنْ يكون
مبدأ المواطنة من أه
في بناء الوطن، وكف
بين أبناء الوطن بو
المواطنين في الدِّين
ارتباطًا وثيقًا بحقوق
صحيح[1].

ولا تنحصر
السلم الاجتماعي،

(١) أمين سعد نجم

# الفصل الخامس

## التحديات المعاصرة في مجال حقوق الإنسان

٣- **الانموذج الثالث:** قد تلجأ الدولة إلى إصدار قانون خاص، يعالج بعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومثال ذلك ما قام به العراق من تشريع قوانين خاصة أثناء قيام كيان (داعش) الإرهابي بارتكاب العديد من الجرائم الدولية ضد العراقيين بجميع مكوناتهم من الشبك الشيعة، والأيزيديين والمسيحيين أو التركمان الشيعة عام ٢٠١٤، ومنها:

أ. **قانون حقوق شهداء جريمة قاعدة الشهيد الطيار ماجد التميمي الجوية "مجزرة سبايكر" رقم (١٢) لسنة ٢٠١٩:** عَدَّ هذا القانون جرائم (داعش) بأنّها جرائم الإبادة الجماعية أو جريمة ضد الإنسانية بعد ثبوتها أمام المحاكم المختصة.

ب. **قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١:** عَدَّ هذا القانون الانتهاكات المرتكبة من كيان (داعش) الإرهابي بأنّها (جريمة إبادة) و(جرائم ضد الإنسانية)، وتأسس مديرية خاصة تابعة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خاصة برعاية الناجيات الأيزيديات والتركمانيات الشيعيات، والأطفال.

## الأسئلة العلمية

١- ما المراحل العامة للاستعراض الدوري الشامل؟

٢- كيف تُقيَّم منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستعراض الدوري الشامل؟

٣- ما عددُ التقارير الدورية الشاملة التي قدَّمها العراق إلى مجلس حقوق الإنسان؟

٤- ما تقييمك لدور مجلس حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان في العراق؟

٥- من هي الجهة التي تتولّى إعداد التقارير الوطنية في العراق؟

٦- ما آثارُ عدم انضمام العراق إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية؟

٧- ما آليات محاكمة كيان (داعش) الإرهابي عن الجرائم المرتكبة ضد مكونات الشعب العراقي؟

٨- هل الجهود التشريعية كافية لمواجهة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق؟

٩- كيف يمكن للحكومة والمؤسسات الوطنية أنْ تمنع انتهاكات حقوق الإنسان في العراق؟

١٠- ما هو تقييمك لدور القضاء في مكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق؟

١١- ما هو دور الوعي والتثقيف الجماهيري في حماية حقوق الإنسان في العراق؟

* * *

لحقوق الإنسان وحرياته، وتنبيه السلطات العامة لمنع هذه الانتهاكات والتجاوزات، فضلاً عن إمكانية نشر الوعي بين الجماهير بحقوقها، وتحفيزها في إطار الدفاع عن هذه الحقوق من خلال وظيفة (المدافع عن حقوق الإنسان)، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى قيام الرأي العام بالدور المهم في صناعة الرأي العام حول توفير حماية فاعلة للحقوق والحريات.

وتعد المنظمات غير الحكومية من الآليات المهمة في حماية حقوق الإنسان في العراق؛ إذ تؤدي دورًا مهمًا من خلال التقارير التي تقدمها هذه المنظمات عن أوضاع حقوق الإنسان في دولة معينة، بعد أن أصبحت المنظمات تتمتع بصفة استشارية في الأمم المتحدة، واشتراكها في مناقشة تقارير الدول عن تطبيق اتفاقية حقوق الإنسان، ممّا ينعكس سلبًا وإيجابًا على الدولة المعنية من خلال الرأي العام الدولي والإقليمي والمحلّي الذي تشكّله هذه المنظمات نتيجة تقريرها[1].

**الفرع الثالث: الإجراءات القضائية المحلية: كيفية محاكمة الجرائم الجسيمة على المستوى الوطني**

هناك العديد من الإجراءات القضائية التي تنتهجها الدول بشأن محاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة التي تمس حقوق الإنسان داخل حدود الدولة التي يحملون جنسيتها، والتي لا تخرج عن أحد النماذج الآتية:

١- **الانموذج الأول:** قيام الدولة بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقبول ولاية المحكمة في إجراء المحاكمة عن الجرائم الدولية (جرائم الإبادة الجماعية – الجرائم ضد الإنسانية – جرائم الحرب)، ولهذا تنتفي حاجة الدولة لتشكيل محكمة وطنية تختص بالمحاكمة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٢- **الانموذج الثاني:** يتمثل بقيام الدولة بتشريع قانون خاص بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد مواطنيها، ومثالها ما قام به العراق بالنسبة إلى الجرائم المرتكبة من قبل نظام البعث البائد، إذ شُرّعَ قانون المحكمة الجنائية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، وحُدِّدَ اختصاصها بالنظر في جرائم الإبادة أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة المرتكبة من تاريخ ١٩٦٨/٧/١٧ – ٢٠٠٣/٥/١ في جمهورية العراق أو أي مكان آخر، وباتباع المعايير الدولية نفسها التي اتُّبعت بشأن تعريف الجرائم الدولية[2].

---

(١) د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها – مضامينها – حمايتها)، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) عرّفت المواد (١١-١٤) من قانون المحكمة الجنائية العليا العراقية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.